الأمم المتحدة



Distr.: General
9 March 2021
Arabic
Original: English

رســـــالة مؤرخة 8 آذار/مارس 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الاتحاد الروسي وإستونيا وأيرلندا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفرنسا وفييت نام وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والهند والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتصل بالجلسة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشرق الأوسط (سورية)" يوم الخميس 4 آذار/مارس 2021. وقد أدلى ببيانين أيضاً ممثلا الجمهورية العربية السورية وتركيا.

ووفقاً للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة وتلك البيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) لندا توماس - **غرينفيلد**
رئيسة مجلس الأمن




الرجاء إعادة التدوير

010421 100321 21-03233 (A)



المرفق الأول

إحاطة الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو

يسرني مجدداً تقديم إحاطة لمجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار 2118 (2013)، المتعلق بالقضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية.

واصل مكتب شؤون نزع السلاح الاتصال المنتظم مع نظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن أنشطته المتصلة بهذه المسألة. وفي هذا السياق، ووفقاً للممارسة المتبعة، أجريتُ مكالمة شهرية مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يوم الثلاثاء 2 آذار/مارس لتلقي معلومات مستكملة والتأكد من آرائه. كما تلقى مكتب شؤون نزع السلاح معلومات من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية بشأن المسائل الكيميائية لهذه الفترة. وقد دُرست تلك المعلومات بعناية وأحيلت إلى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وأود أن أشير إلى أنه منذ آخر إحاطة قدمتُها إلى المجلس قبل شهر (انظر S/2021/109، المرفق الأول)، لم تحدث سوى تطورات محدودة في تنفيذ القرار 2118 (2013).

لا تزال جائحة فيروس كورونا تؤثر على قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الانتشار في الجمهورية العربية السورية. غير أن الأمانة الفنية للمنظمة تؤكد استعدادها للانتشار، رهناً بالكيفية التي ستتطور بها الجائحة. ورغم القيود المفروضة على السفر، واصلت الأمانة الفنية تنفيذ الأنشطة التي كُلفت بها فيما يتعلق بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السورية واتصالاتها مع الجمهورية العربية السورية في هذا الصدد.

وقد أُوفد فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى الجمهورية العربية السورية في الفترة من 7 إلى 25 شباط/فبراير للمشاركة في الجولة الرابعة والعشرين من المشاورات. وقد أُبلغتُ بأن الأمانة الفنية للمنظمة ستقدم تقريراً عن نتائج تلك البعثة إلى المجلس التنفيذي للمنظمة في الوقت المناسب.

وأود أن أكرر الإعراب عن تقديري للفريق الذي عاد مؤخراً إلى لاهاي ويواصل جهوده لتوضيح جميع المسائل العالقة بخصوص الإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية المقدم إلى المنظمة، على الرغم من التحديات التي تشكلها الجائحة.

وكما أفاد المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فهناك 19 من المسائل المتصلة بالإعلانات لا تزال عالقة. وتختص إحدى هذه المسائل العالقة بمرفق لإنتاج الأسلحة الكيميائية أعلنت اللجنة الوطنية السورية أنه لم يُستخدم قط لإنتاج الأسلحة الكيميائية. بيد أن استعراض جميع المعلومات والمواد الأخرى التي جمعها فريق تقييم الإعلانات منذ عام 2014 يشير إلى أن إنتاج عوامل حرب كيميائية مؤثرة في الأعصاب و/أو تهيئتها في شكل أسلحة قد جرى في هذا المرفق. وبالتالي، طلبت الأمانة الفنية للمنظمة أن تعلن الجمهورية العربية السورية عن الأنواع والكميات المحددة من عوامل الحرب الكيميائية التي أُنتجت و/أو تمت تهيئتها كأسلحة في ذلك الموقع. وأفهم من الأمانة الفنية أن اللجنة الوطنية السورية لم ترد بعد على ذلك الطلب.

ونتيجة لذلك، لا تزال الأمانة الفنية ترى أنه لا يمكن اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية، نظراً للثغرات والتناقضات والتباينات التي تم تحديدها ولم تحسم بعد في هذه المرحلة، إعلاناً دقيقاً وكاملاً وفقاً لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

وأود أن أذكّر أعضاء المجلس بأن الجهود المبذولة لحل هذه المسائل العالقة لا تزال مستمرة منذ عام 2014. وكما قيل في مناسبات عديدة، فإن ثقة المجتمع الدولي في القضاء الكامل على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري تتوقف على استكمال هذه المسائل. ولذلك أكرر دعوتي إلى الجمهورية العربية السورية للتعاون الكامل مع الأمانة الفنية في هذا الصدد.

وقد أجرت الأمانة الفنية الجولة السابعة من عمليات التفتيش في مرفقي برزة وجمرايا التابعين للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية في 8 و 13 تشرين الثاني/نوفمبر. وأفهم أن العينات التي جُمعت أثناء عمليات التفتيش هذه قد قُسِّمت في أحد مختبرات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بحضور ممثل عن الجمهورية العربية السورية وأُرسلت إلى مختبرات معينة لتحليلها. وأتطلع إلى نتائج هذه الجولة من عمليات التفتيش التي ستقدم تقارير عنها إلى المجلس التنفيذي في الوقت المناسب.

وأدرك أيضاً أن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد ما يكفي من المعلومات أو التفسيرات الفنية التي من شأنها تمكين الأمانة الفنية للمنظمة من طي ملف المسألة المتعلقة بالعثور على مادة كيميائية مدرجة في الجدول 2 في مرافق مركز الدراسات والبحوث العلمية في برزة خلال الجولة الثالثة من عمليات التفتيش التي جرت في عام 2018.

وأشير إلى أن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال بصدد دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وأنها تواصل تعاونها مع الحكومة السورية وغيرها من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من الحوادث. وكما ورد سابقاً، فإن نشر البعثة في مهام أخرى سيخضع لتطور الجائحة.

وقد أُبلغتُ بأن فريق التحقيق وتحديد الهوية يواصل تحقيقاته في الحوادث التي حددت بعثة تقصي الحقائق أن أسلحة كيميائية قد استُخدمت فيها أو أن من المرجَّح أنها استُخدمت فيها في الجمهورية العربية السورية، وسيصدر الفريق تقارير أخرى في الوقت المناسب. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى دعمي الكامل لنزاهة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنيته وحياده وموضوعيته واستقلاليته.

وفيما يتعلق بعمليات التفتيش التي صدر بها تكليف بموجب الفقرة 8 من قرار المجلس التنفيذي EC-94/DEC.2، المعنون "التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية واستخدامها لها"، تواصل الأمانة الفنية رصد الحالة الأمنية وسوف تبلغ الجمهورية العربية السورية عندما تكون مستعدة لنشر أفرقة لهذا الغرض.

وفي سبيل المضي قدماً، أُبلغت بأن التركيز الرئيسي لأنشطة بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية في المستقبل سيظل، دون ترتيب محدد للأولويات: بعثة تقصي الحقائق؛ وتنفيذ قراري المجلس EC-83/DEC.5 و EC-81/DEC.4، بما في ذلك المسائل المتصلة بالإعلان؛ وعمليات التفتيش في موقعي برزة وجمرايا التابعين لمركز البحوث وتنفيذ قرار المؤتمر C-SS-4/DEC.3 وقرار المجلس EC-94/DEC.2.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن، وكذلك لهيكل نزع السلاح وعدم الانتشار الذي تم بناؤه بشق الأنفس على مدى العقود الماضية. وليس هناك أي مبرر لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. ويجب تحديد هوية الذين استخدموها ومحاسبتهم. ويحدوني أمل صادق في أن يتحد أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أردد ملاحظات الأمين العام في الجزء المتعلق بـــــــ ”أولويات العمل العالمي“ من مؤتمر ميونيخ للأمن، التي أدلى بها في 19 شباط/فبراير 2021:

”لقد حان الوقت الآن للتضـــامن والتعاون الدولي لمواجهة تحدياتنا الأكبر والأكثر تعقيداً. وإنني على اقتناع بأن في وسعنا، إذا عقدنا العزم، أن نحقق أهدافنا المشتركة“.

المرفق الثاني

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالصينية والإنكليزية]

أود أن أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

ما فتئت الصين تعارض استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي دولة أو منظمة أو فرد – تحت أي ظرف ولأي غرض. وتأمل الصين أن تتمكن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من احترام مبادئ الاستقلالية والنزاهة والموضوعية وأن تتصرف بصرامة في إطار اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، عند التحقيق في الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية وعند إسناد المسؤولية عن استخدامها. وأود اليوم أن أشدد على أربع نقاط.

أولاً، يجب أن تنطلق الجهود الرامية إلى حل مسألة الأسلحة الكيميائية السورية من الحقائق. وينبغي أن تكون التحقيقات المتعلقة بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية قائمة على العلم وأن تمتثل لجميع القواعد والمعايير ذات الصلة. فموثوقية مصادر المعلومات وسلامة سلسلة الأدلة وسلامة التحليل تؤثر على مصداقية وسلطة أي تقرير ينتج عنها. ويحق للدول الأطراف الطعن في تقارير التحقيق. وبهذه الصفة، ينبغي للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من أجل إقناع الناس بالنتائج التي تتوصل إليها، أن تقدم أدلة قاطعة.

ثانياً، لا يمكن أن تكون هناك معايير مزدوجة إذا أردنا حل مسألة الأسلحة الكيميائية السورية. ويجب ألا تقوم الأمانة الفنية بجمع المعلومات والمعلومات الاستخباراتية بصورة انتقائية عن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية من جانب الأطراف. وقد قدمت الحكومة السورية في مناسبات مختلفة معلومات عن تنظيمات إرهابية وجماعات مسلحة تقوم بتلفيق حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية. وينبغي للأمانة الفنية أن تنظر في هذه المعلومات على النحو الواجب وأن تدرجها في تقاريرها الشهرية.

ثالثاً، يجب ألا يكون للدوافع السياسية أي دور في حل مسألة الأسلحة الكيميائية السورية. وفي السنوات القليلة الماضية، دفعت بعض البلدان منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مراراً إلى اتخاذ إجراءات على الرغم من عدم وجود أدلة قاطعة، وعلى الرغم من وجود تحفظات عديدة على تقاريرها، وخلافات ضخمة بين الأطراف. وغالباً ما تكون القرارات التي تُفرض بهذه الطريقة مثيرة للجدل ويصعب تنفيذها. وقد أدت إلى تآكل الثقة المتبادلة بين الدول الأطراف وعرقلة حل هذه المسألة.

رابعاً، يجب أن نعتمد على الحوار والتعاون لحل مسألة الأسلحة الكيميائية السورية. وقد تعاونت الحكومة السورية بنشاط منذ بعض الوقت مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد تعاون الجانبان واتّصلا علناً واتفقا، من حيث المبدأ، على تمديد اتفاق التعاون لمدة ستة أشهر إضافية. وفي الفترة من 7 إلى 25 شباط/فبراير، عقد الجانبان الجولة الرابعة والعشرين من المشاورات التقنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعترف بالموقف البناء للحكومة السورية وأن يشجع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية على مواصلة الحوار والتشاور والعمل معاً لحل جميع المسائل المعلقة.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

يصادف شهر آذار/مارس هذا الذكرى العاشرة للحرب الأهلية السورية. قبل عشر سنوات، عندما تجمع عشرات الآلاف من السوريين سلمياً في الشوارع للاحتجاج على الفساد والمطالبة باحترام حقوقهم الإنسانية الأساسية، وقد كان هناك أمل في إجراء إصلاحات سياسية وتحقيق التحول. غير أن الحملة العنيفة التي شنها نظام الأسد على الاحتجاجات السلمية المناهضة للحكومة قد حولتها إلى واحدة من أكثر النزاعات فتكاً وتدميراً في التاريخ الحديث – فقد قُتل نحو نصف مليون شخص وجُرح كثيرون آخرون أو شوهوا أو عُذبوا، وشُرد الملايين ودُمرت منازلهم.

وكان من السمات المميزة للنزاع السوري استخدام الأسلحة الكيميائية بشكل متكرر ومنهجي ضد السكان المدنيين – فقد رأينا ذلك في الغوطة ودوما وسرمين وخان شيخون وأماكن أخرى. وقد أكدت آليات التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مسؤولية النظام السوري عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سبع مناسبات منفصلة. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت آلية التحقيق المشتركة أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد استخدم هذه الأسلحة أيضاً في مناسبتين.

وتثق إستونيا ثقة كاملة في العمل المستقل والمحايد والمهني للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهيئاتها المعنية بالتحقيق، فضلاً عن مصداقية تقاريرها.

ليس هناك مبرر لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. ومن الضروري مساءلة جميع الذين استخدموا هذه الأسلحة، في كثير من الأحيان ضد الرجال والنساء والأطفال العزل. ونحن مدينون بذلك لكل واحد من الضحايا. ونحن بحاجة إلى هذه المساءلة لشفاء البلد وبناء السلام في سورية. ونحن بحاجة إلى المساءلة للحفاظ على مصداقية القاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية.

وللأسف، فإن جميع المحاولات التي بذلها مجلس الأمن للتحرك نحو المساءلة قد عرقلت حتى الآن بسبب استخدام حق النقض. غير أن من المشجع أن نرى أن التحقيقات الجنائية الأولى بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية قد وصلت إلى المحاكم في ألمانيا وفرنسا. ولا يزال هناك أمل في تحقيق العدالة.

ولا تزال هناك ثغرات وتناقضات واختلافات في الإعلان السوري. إن استمرار سورية في عدم تعاونها يعني أنه ليست لدينا صورة واضحة عن مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها. ولا تزال الحالة تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ونأمل أن يتخذ مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فور استئناف أعماله في نيسان/أبريل، الإجراءات المناسبة للتصدي لانتهاكات سورية لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

وتواصل إستونيا الدفاع عن القانون الدولي والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. فقبل ثلاث سنوات من اليوم، تم تسميم سيرغي سكريبال وابنته بغاز الأعصاب الكيميائي نوفيتشوك في سالزبري بالمملكة المتحدة. وقد استُخدم نفس السم مرة أخرى في آب/أغسطس من العام الماضي في محاولة لاغتيال السياسي الروسي أليكسي نافالني. وندين بأشد العبارات عمليات القتل المستهدف لأولئك الذين يجرؤون على الجهر بمعارضة الحكومة وانتقاد النظام الحاكم.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

إن علينا أن ننظر إلى الحالة نظرة مباشرة – فلم يحرز أي تقدم. ولا يزال النظام السوري يكذب ويخفي الحقيقة ويتهرب من التزاماته الدولية.

إن الإعلان الأولي غير كامل، كما نعلم جميعاً. وقد مرت أكثر من سبع سنوات على اتخاذ القرار 2118 (2013)، ولا تزال هناك 19 مسألة معلقة. ومن بينها موقع إنتاج غير معلن، لم يقدم النظام أي تفسير له. والادعاء بأن المسألة قد أغلقت هو إنكار للأدلة. ونتطلع إلى نتائج بعثة فريق تقييم إعلان منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الميدان التي أُجريت في شباط/فبراير.

لن أتراجع عن موقفنا من مسؤولية النظام السوري. والجميع يعرفون الأعمال الخسيسة التي هو مسؤول عنها ويجب أن يحاسب عليها. ولهذا السبب ستولي فرنسا اهتماماً وثيقاً لاستنتاجات التقارير المقبلة لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ولم ينفذ النظام أياً من الإجراءات المتوقعة منه. وقد استخلصت فرنسا، مع شركائها، الاستنتاجات المناسبة. ولهذا السبب قدمنا مشروع مقرر إلى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالنيابة عن 46 وفداً في تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك لحرمان النظام من حقه في التصويت. ولا هدف لتلك المبادرة سوى ضمان امتثال سورية أخيراً لالتزاماتها الدولية.

وأود أن أشيد بالعمل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بكل صرامة واستقلالية. وأشجب الاتهامات التي لا أساس لها التي تُوجه إليها. إنها اتهامات مهينة وتنم، فوق كل شيء، عن الافتقار إلى المسؤولة. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية تاريخية عن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما أن عودة ظهور الأسلحة الكيميائية في العالم تشكل تهديدا رئيسيا. ولا يمكننا أن نسمح بأن تصبح هذه الأسلحة أمرا شائعا. وينبغي أن يظل استخدامها من المحرمات المطلقة. ولا تزال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية دعامة لأمننا الجماعي ويجب الحفاظ عليها.

في الختام، أود أن أشدد على ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، قدم ناجون من هجمات بالأسلحة الكيميائية شكوى في فرنسا ضد مسؤولين في النظام السوري بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتبعث الشكوى برسالة بسيطة جدا: إن المجرمين لن يفلتوا بجرمهم. ولا يزال جمع الأدلة جاريا وسيجري استخدامها. تلك هي الرسائل التي كررناها في الجمعية العامة يوم الثلاثاء (انظر A/75/PV.56) وهو ما ندافع عنه إلى جانب شركائنا في إطار الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

المرفق الخامس

بيان نائب الممثل الدائم والمنسق السياسي للهند لدى الأمم المتحدة، رافيندرا راغوتاهالي

أود أن أشكر وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها.

أحطنا علما بالتقرير الشهري الذي قدمه المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المعنون ”التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري“ (انظر S/2021/200)، والذي يتضمن معلومات عن أنشطة المنظمة في تنفيذ القرار 2118 (2013)، فضلا عن أنشطة بعثة تقصي الحقائق التابعة لها وفريق تقييم الإعلانات وفريق التحقيق وتحديد الهوية.

ويشجعنا أن نعلم أن الجولة الرابعة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطات السورية المعنية قد جرت في الفترة من 7 إلى 25 شباط/فبراير. ونأمل أن تساعد تلك المشاورات في معالجة الثغرات والتناقضات المبلغ عنها في الإعلان. ونحيط علما أيضا بتمديد الاتفاق الثلاثي بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ونأمل أن يتم التوقيع قريبا على اتفاق التمديد لمدة ستة أشهر.

قدمت الهند مساهمة مالية قدرها مليون دولار للصندوق الاستئماني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتمويل الأنشطة المتعلقة بتدمير المخزونات الكيميائية والمرافق ذات الصلة في سورية. ونعتقد أن استمرار المشاركة والتعاون بين سورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أمر بالغ الأهمية للتسوية المبكرة لجميع المسائل المعلقة. وما فتئت الهند تؤكد على ضرورة إجراء تحقيق محايد وموضوعي في أي ادعاء باستخدام الأسلحة الكيميائية، مع الالتزام الصارم بالأحكام والإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وينبغي معالجة أي شواغل أو خلافات على أساس المشاورات بين جميع الأطراف المعنية. ونرى أن تسييس المسألة سيؤدي إلى اتخاذ الأطراف مواقف متطرفة، مما سيعرض الجهود الجارية من أجل التوصل إلى حل للخطر.

وسواء كان الأمر يتعلق بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو بمسائل إنسانية أو بعمليات سياسية، يتعين علينا بذل جهود أكبر في السعي إلى تحقيق توافق في المواقف، داخل مجلس الأمن وخارجه على حد سواء، من أجل تحقيق تقدم حقيقي وملموس على أرض الواقع في سورية. والهند على استعداد للعمل مع الوفود الأخرى المتقاربة التفكير من أجل تعزيز الوحدة في المجلس بشأن جميع المسائل المتعلقة بسورية.

وبوصفها واحدة من الدول التي عانت أشدة المعاناة من آفة الإرهاب، تواصل الهند دعوة المجلس إلى أن يظل مدركا في جميع الأوقات لمخاطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الجماعات الإرهابية. ونؤكد باستمرار على ضرورة منع الجماعات الإرهابية من استغلال النزاع المستمر منذ عقد من الزمن في سورية وتوطيد أقدامها، مما يشكل تهديدا للمنطقة بأسرها. وترد تقارير بوتيرة متزايدة بشأن ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مجددا في المنطقة. ويشير أحدث تقرير للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) (S/2021/98) إلى تحول مخيمات النزوح ومرافق الاحتجاز في شمال شرق سورية إلى محاضن للتهديد الإرهابي. ومما لا شك فيه أن دور بعض الأطراف الفاعلة في النزاع السوري قد أدى إلى إحياء الأنشطة الإرهابية في المنطقة.

وقد دأبت الهند على الدعوة إلى التوصل إلى حل شامل وسلمي للنزاع السوري من خلال حوار يقوده السوريون ويراعي التطلعات المشروعة للشعب السوري. كما نساهم في عودة الحياة الطبيعية وإعادة بناء سورية من خلال المساعدات الإنسانية وتنمية الموارد البشرية، والتي كان آخرها إيصال 2000 طن متري من الأرز في شباط/فبراير. كما نطالب جميع الأطراف بعدم ربط العمل الإنساني والإنمائي بإحراز تقدم على المسار السياسي. ونحن على استعداد للعمل مع وكالات الإغاثة الإنسانية، بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لوضع برنامج إغاثة ملائم من أجل التلقيح في ذلك البلد وفي غرب آسيا ككل.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعمنا للجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والمستدام في سورية.

المرفق السادس

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها اليوم. إنه لأمر طيب أن نراها معنا

مرة أخرى، تدين أيرلندا إدانة قاطعة أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي وقت وفي أي مكان. وكما توضح حالات استخدامها في سورية وغيرها، فإن لهذه الأسلحة أثرا مدمرا وعشوائيا على ضحاياها وعلى المجتمعات المحلية. ويجب أن نعمل معاً من أجل التمسك بالقاعدة العالمية الراسخة ضد استخدام تلك الأسلحة المروعة. واليوم، أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، إن أيرلندا ثابتة على رأيها بأن دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية دور حاسم في التصدي لحيازة واستخدام الأسلحة الكيميائية. وتمثل المنظمة، بالنسبة لنا، جزءا أساسيا وفعالا من الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وهي تسهم في حماية جميع مصالحنا، بما فيها، وأود أن أؤكد على ذلك، مصالح الشعب السوري، في ضمان إزالة الأسلحة الكيميائية على الصعيد العالمي.

ولذلك، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الجهود المستمرة التي يبذلها بعض الأعضاء للتشكيك في نزاهة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآليات التحقيق التابعة لها وكفاءتها المهنية. ونرى أن ذلك يهدد بإلحاق ضرر دائم بهذه المنظمة الحيوية ويقوض النهج المتعدد الأطراف حيال نزع السلاح وعدم الانتشار، المكرس في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفي حالة سورية، قدمت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من خلال آلية التحقيق المشتركة وفريق التحقيق وتحديد الهوية، استنتاجات وقائعية ومستندة إلى الأدلة وغير متحيزة بشأن العديد من الحالات المبلغ عنها لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وكانت حالات عدم كفاية الأدلة للتوصل إلى نتيجة واضحة. كما كانت الحالات التي تشير فيها الأدلة إلى استخدام الجماعات الإرهابية لهذه الأسلحة واضحة.

وفي مناسبات عديدة حتى الآن، وجدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن الأدلة تبرر عزو استخدام هذه الأسلحة إلى السلطات السورية. وبالنظر إلى الدراية التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وخبرتها، فضلا عن ولايتها، فإننا لا نعتقد أنه ينبغي لنا التشكيك في تلك النتائج. بل ينبغي للمجتمع الدولي، والمجلس على وجه الخصوص، العمل على وجه السرعة، بشكل موحد، لمعالجة مسألة هذا الاستخدام الموثق للأسلحة الكيميائية في سورية.

والنقطة الثانية التي أريد تناولها هي أننا لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الثغرات والتناقضات في الإعلان الأولي لسورية. وهذه أمور ذات أهمية خاصة بالنظر إلى الاستخدام الموثق والمتكرر للأسلحة الكيميائية من قبل السلطات السورية منذ عام 2013. وقد ازدادت هذه الثغرات والتناقضات من جانب سورية من حيث العدد والمضمون على مدى السنوات السبع الماضية. وعموما، يرسم ذلك صورة مؤسفة لتهرب سورية، مع استمرار جهودها للتهرب من التزاماتها المترتبة عليها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وقرارات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والقرار 2118 (2013).

ونحيط علما بالمشاورات الأخيرة بين فريق تقييم الإعلانات وسورية، التي جرت بين 7 و 25 شباط/فبراير، ونأمل حقا أن نسمع عن إحراز تقدم في معالجة المسائل المعلقة الـ 19 بموجب إعلان سورية. ومرة أخرى، يجب أن نكون واضحين حقا: إن السلطات السورية تتحمل المسؤولية عن معالجة تلك

المسائل وتقديم أجوبة بشأنها بشكل كامل. وأحث اليوم السلطات السورية مرة أخرى على التعاون بنشاط، وبشكل منفتح، وبحسن نية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وتتجلى نقطتي الأخيرة في الرد على نتائج بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل القوات الجوية العربية السورية في اللطامنة في آذار/مارس 2017. لقد حدد المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إجراءات واضحة يتعين على سورية اتخاذها للعودة إلى الامتثال الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتأسف أيرلندا بشدة لاختيار سورية عدم اتخاذ تلك الإجراءات. ونود أن نحث سورية اليوم مرة أخرى على التحرك فورا للامتثال لذلك القرار.

وفي ضوء هذه الظروف، أيدت أيرلندا القرار الذي سيعرض على مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في اجتماعه في نيسان/أبريل. وفي غياب أي إجراء من جانب السلطات السورية لمعالجة شواغل المجتمع الدولي، نعتقد أن مؤتمر الدول الأطراف يجب أن يتخذ جميع الإجراءات المناسبة لمعالجة عدم امتثال سورية.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماني

أود أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على المعلومات المستكملة التي قدمتها بشأن الأنشطة الجارية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والتقارير المنتظمة عن التحقيقات الجارية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية. وتحيط كينيا علما أيضا بتقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في 24 شباط/فبراير (انظر S/2021/200).

تقدر كينيا حقيقة أنه على الرغم من جائحة مرض فيروس كورونا التي أدت إلى تأجيل عمليات نشر وبعثات مقررة، فإن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد وجدت سبلا لضمان استمرارية المشاورات التقنية مع سورية.

ونرحب بتقديم الجمهورية العربية السورية إلى مجلس الأمن تقريرها الشهري السابع والثمانين بشأن الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها على أراضيها فيما يتصل بتدمير أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها. ونؤكد الحاجة للتنسيق بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل سد الثغرات ومعالجة التناقضات التي تم تحديدها والبالغ عددها 19 والتي لا تزال بدون حل في سورية، وضمان الانتهاء من التحقيقات بسرعة. ونرحب أيضاً بنشر فريق تقييم الإعلانات في الجمهورية العربية السورية في شباط/فبراير في الجولة الرابعة والعشرين من المشاورات، ونتطلع إلى نتائج إيجابية ومعلومات مستكملة بشأن تلك الزيارة.

وترحب كينيا بتمديد الاتفاق الثلاثي لفترة ستة أشهر، وتحيط علما بأهمية الاتفاق في تيسير عمل الأمانة الفنية. وتعتقد كينيا أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن جانب أي كان يشكل انتهاكا واضحا وغير مقبول للقانون الدولي. ولا يمكن أبدا لأي سبب تبرير استخدام أي طرف من الأطراف الفاعلة لسلاح من أسلحة الدمار الشامل تحت أي ظرف من الظروف. ونؤيد إجراء تحقيقات تتسم بالمصداقية والشفافية، تؤدي إلى التوصل إلى حل في الوقت المناسب لأية اتهامات باستخدام هذه الأسلحة.

وينبغي لمجلس الأمن أن يدعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل ضمان الشفافية والمهنية الكاملتين في تحقيقاتها. وينعكس عملها الحساس والهام في توقع المجتمع الدولي أن يظل عملها دائما فوق الشبهات. ونعتقد أن الاختتام السريع للتحقيقات في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية سيتيح للمجلس أن يساعد الشعب السوري بشكل أكثر جدوى في سعيه للتوصل إلى حل سياسي. ويشكل هذا الحل السياسي السبيل الوحيد لوضع حد لمعاناته وإفقاره وإيذائه.

وتقف كينيا إلى جانب الشعب السوري من خلال الدعوة إلى حوار شامل للجميع بقيادة السوريين وملكيتهم، سعياً للتوصل إلى حل سياسي يعكس إرادة الشعب السوري. ونحث الدول المشاركة بشكل أو بآخر في النزاعات التي تعاني منها سورية على أن تفهم أن أفعالها واضحة للمجتمع العالمي وأن سلوكها هناك ينعكس عليها. إن العالم يتوقع من المجلس أن يقدم حلولا فيما يتعلق بسورية وأن يبين أنه يمكن تنحية المصالح جانبا من أجل شعب عانى أكثر مما ينبغي لفترة طالت أكثر مما ينبغي، وتحويل تعددية الأطراف إلى وسيلة تصب في مصلحة الشعوب والسلام.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميرس

[الأصل: بالإسبانية]

تشكر المكسيك الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها عملا بالقرار 2118 (2013). ورهناً بمزيد من التعليقات خلال المشاورات، أود الآن أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، نعترف بالتقدم المتواضـــع في تعاون ســـورية. ومع ذلك، ونظرا لوجود معلومات ناقصـــة أو متناقضـة عن اسـتخدام الأسـلحة الكيميائية، يعتقد بلدي أن التقييم التقني والمحايد للقضـية ينبغي أن تقوم به منظمة حظر الأسـلحة الكيميائية، إلى جانب الآليات المحددة التي أنشـئت لتوضـيح الحقائق وتحديد هوية مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ونعتقد أنه ينبغي مواصلة هذه التحقيقات.

ثانيا، إن اتفاقية الأسـلحة الكيميائية وهيئة رصـدها الأقوى والأنجع من بين جميع معاهدات ونُظم نزع السـلاح. ويمثل نظام الرصـد والالتزامات والتحقق الدولي المطبق عالميا المعيار الأمثل للتحقق، وهو ما يسمى ”القاعدة الذهبية“.

ثالثا، بنفس هذا الاقتناع، صوت وفد بلدي بالأمس في الجمعية العامة مؤيدا القرار 75/265 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأســلحة الكيميائية. ونعتقد أن التأييد القوي لذلك القرار يعكس وجاهة وأهمية العلاقة والتعاون بين المنظمتين. وينبغي تعزيز ذلك التفاعل.

ويكرر بلدي دعوته سـورية إلى مواصـلة التعاون مع منظمة حظر الأسـلحة الكيميائية وإحراز تقدم بشـأن المهام المقبلة. يشـكل الحوار الدبلوماسـي والحل السـلمي للمنازعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، السبيل الوحيد للمضي قدما.

المرفق التاسع

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

أود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها. يجتمع مجلس الأمن كل شهر لمناقشة هذه المسألة ذات الأهمية القصوى.

ولكن يؤسفني أن ألاحظ أن عدم إحراز تقدم نحو نزع السلاح الكامل لبرنامج الأسلحة الكيميائية في سورية يجعلنا نكرر ما نقول. يصادف هذا الشهر مرور 10 سنوات على اندلاع النزاع في سورية. إن طول أمد النزاع لا يجعل المسألة أقل أهمية، أو يعني أنه ينبغي لنا أن نتوقف عن مناقشتها. بل على العكس من ذلك، يذكرنا انعدام المساءلة وتراجع الثقة بأهمية المسألة وطابعها الملح.

ومع ذلك، فإن التقرير الشهري لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن التقدم المحرز في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السورية (انظر S/2021/200) يشير مرة أخرى بوضوح إلى عدم إحراز أي تقدم. ومرة أخرى، لا تزال 19 من بين 22 مسألة من الإعلان الأولي لسورية معلقة.

غير أننا نلاحظ إيفاد فريق تقييم الإعلانات إلى سورية في شباط/فبراير لإجراء الجولة الرابعة والعشرين من المشاورات. ونتطلع إلى الاستماع إلى النتائج التي توصل إليها في أقرب وقت ممكن. ومرة أخرى، نحث الجمهورية العربية السورية على التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحل جميع المسائل المعلقة في إعلانها الأولي. وأود أن أكرر أيضا أن النرويج لا تزال تؤيد التدابير التقييدية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي بشأن الأشخاص والكيانات المشاركة في تطوير واستخدام الأسلحة الكيميائية.

وأود أن أعيد تأكيد ثقتنا الكاملة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية.

وترفض النرويج بشدة أي محاولات للنيل من سمعة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعمل الأمانة الفنية أو تشويه صورتيهما. إن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية يخالف القانون الدولي، ويجب كفالة محاسبة المسؤولين عن ذلك. ومن غير المقبول عدم تحميل أي شخص المسؤولية عن تلك الأعمال.

ويؤسفنا جدا أن نحتاج إلى العودة إلى المجلس شهرا بعد شهر لتكرار هذه الدعوة، ومع ذلك سنواصل القيام بذلك إلى أن يتم تحقيق تقدم:

يجب على الجمهورية العربية السورية أن تفي بالتزاماتها وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

فيجب محاسبة المسؤولين من خلال آليات عدالة وطنية أو دولية ذات مصداقية، ويجب أن يعالج المجلس هذه المسألة بجدية.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

[الأصل: بالروسية]

سيدتي الرئيسة، أود أن أنوه في البداية بأننا لاحظنا إشارتكم إلى مذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2017/507. غير أن تلك المذكرة ليست قرارا من قرارات المجلس. وأحكامها مبادئ توجيهية وليست قواعد ملزمة. وبطبيعة الحال، ينبغي لنا أن نوجز في الكلام، لأن الإيجاز معروف بأنه ”شقيق للموهبة“، ولكن هناك حالات لا يبدو فيها ذلك ممكنا.

السيدة الرئيسة، بما أن اليوم هو أول فرصة لكم للخوض في مناقشات المجلس بشأن الملف الكيميائي السوري، سأقدم نبذة موجزة – ومع ذلك أعتقد أنها مفيدة للجميع هنا – عن هذا الموضوع ومناقشات المجلس ذات الصلة.

فبدعم من روسيا، انضمت سورية طوعا إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وقدمت إعلانها الأولي بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتخلصت من جميع مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية. وفي عام 2014، تم إغلاق برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية بالكامل وتم القضاء على جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية وتدمير قدرات الإنتاج. وقد أثبتت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ذلك في مناسبات عديدة. ومنذ ذلك الحين، ظلت سورية تتعاون تعاونا شاملا مع المنظمة وأمانتها الفنية، بما في ذلك فريق تقييم الإعلانات وجميع بعثات التحقيق الميدانية. وبالمناسبة، فيما يتعلق ببعثة تقصي الحقائق، فإن السلطات السورية هي التي دعتها أولا لزيارة البلد.

وللأسف، لم تتحقق الآمال في أن يساعد ذلك التعاون على تجاوز الادعاءات بشأن استخدام القيادة السورية للأسلحة كيميائية ضد شعبها. وخلال كل هذه السنوات، واصلت بعض الدول استخدام تلك الورقة الكيميائية أداة للضغط على الحكومة السورية. ووجهت مرارا وتكرارا اتهامات خطيرة ضد دمشق مدعومة بأدلة غير مقنعة، مثل مقاطع فيديو منشورة على وسائل التواصل الاجتماعي أو شهادات من أشخاص معروفين بتحيزهم أو وقائع مزورة. وفي الوقت نفسه، يرفضون الحجج المضادة التي تقدم، لا من قبل روسيا وسورية فحسب، بل كذلك من قبل خبراء ومنظمات مستقلة، ولا يعطون أي تفسير متماسك للسبب وراء قيامهم بذلك.

وللأسف، تولت الأمانة الفنية دور المرسل لادعاءات البلدان الغربية المعادية لسورية، وشرعت منذ البداية في نشر تقارير تندرج في هذا النموذج.

وكانت جميع الأدلة بالأحرى «واهية» من الناحية التقليدية، ومليئة بالتناقضات الفنية التي غالبا ما تتعارض مع جميع قوانين الفيزياء وقواعد المنطق. فإما أن تهبط المقذوفات في فتحات تهوية مصممة بشكل محدد لتناسب مقاييسها بدقة، أو أن تطير قنابل هوائية غير موجهة مسافة 5 كيلومترات لتضرب هدفها بدلا من أن تسقط على الأرض، أو أن يجمع ذوو الخوذ البيض عينات من السارين بأيد شبه عارية.

وقد توقفت الأمانة التقنية حتى عن التظاهر بمراعاة الممارسات والإجراءات العادية لجمع الأدلة، ومن بينها مبدأ الحفاظ الآمن على الأدلة المادية. وعندما أطلق بعض المفكرين الأحرار من موظفي الأمانة

الفنية ناقوس الخطر ورفضـــوا المشـــاركة في عملية تزوير صـــارخة، بدأت قيادة الأمانة الفنية في قهر المعارضين وترهيبهم وقمعهم وتشويه الحقائق.

ونتيجة لذلك، بلغ الجزء الأكبر من الأدلة على عمليات التزوير والتلاعب والانتهاكات الداخلية المباشـــرة في الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأســـلحة الكيميائية مســـتوى حرجا. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الانتهاكات الصـارخة التي وقعت أثناء التحقيقات في حادثي خان شيخون، في نيسـان/أبريل 2017، ودوما، في نيســـان/أبريل 2018. وأدعو من يودون تكوين فكرة موضـــوعية عن ذلك إلى دراســـة المواد التي قدمها الخبيران المستقلان ت. بوستول وأ. ماتي في اجتماع صيغة آريا المعقود في 28 أيلول/سبتمبر 2020، وهي مواد عممناها بوصفها وثائق رسمية لمجلس الأمن والجمعية العامة. كما إنني اقترح أن تولوا اهتماما لشهادة خبير سابق في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية شارك في تحقيق دوما – أي هندرسون. فقد ادعى أن قيادة الأمانة الفنية زورت اسـتنتاجات بشـأن اسـتخدام الجمهورية العربية السـورية للأسـلحة الكيميائية تحت ضـغط مباشر من الدول الغربية.

ولن أخوض في تفاصـيل أنشـطة فريق التحقيق وتحديد الهوية، وهي أنشـطة غير مشـروعة في حد ذاتها، لأن الفريق أنشـــئ بمجرد أن تم دفع قرار مقابل عبر المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأســـلحة الكيميائية، مما يخالف مبدأ توافق الآراء وينتهك اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا عجب في أن منتجاته النهائية لا يمكن أن تصـمد أمام أي انتقاد بسـبب التحيز السـياسـي والزيف الوقائعي وعدم الكفاءة التقنية. وقد أعلنا بالفعل موقفنا المفصل بشأن هذا الموضوع وعممنا حججنا بشأن تقرير الاتحاد الدولي للإحصاءات المتعلقة بحادثة اللطامنة لعام 2017 كوثيقة رســمية للمجلس في وقت مبكر من حزيران/يونيه 2020. ولن نفاجأ إذا تَقدم فريق التحقيق وتحديد الهوية قريبا بالمزيد من الإفشـــاءات الزائفة وفق الطلب، تكون بنفس الوهن كتلك المتعلقة باللطامنة. إنه مثل إصـدار تتمة جديدة لسلسلة من الكتب ملها القراء أصـلا. فالجميع يدرك أنها لن تتصدر عناوين الصحف. غير أن جهود فريق التحقيق وتحديد الهوية ليست سوى غيض من فيض. والسبب الجذري للمشـــكلة هو أن زملاءنا الغربيين حولوا الملف الكيميائي الســـوري لفترة طويلة إلى وســـيلة لمعاقبة الســـلطات غير المرغوب فيها في دمشـــق. ولذلك فإن محاولات إقامة صـــلة بين الملف والاســـتخدام الفعلي للأسلحة الكيميائية أو عدم استخدامها هي محاولات لا معنى لها على الإطلاق.

ويتجلى ذلك بأوضـــح صـــورة في الحادثة التي اتخذ فيها المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسـلحة الكيميائية قرارا اتهاميا ضـــد ســـورية. فقد اتخذ ذلك القرار في تموز/يوليو 2020 بالحد الأدنى المطلوب من الأصـوات، ونص على أنه يجب على سـورية أن تسـتوفي شـروطا معروفة بأنها غير واقعية : الإعلان عن الأسلحة الكيميائية المزعومة المتبقية والمرافق ذات الصـلة التي لا تملكها سورية، ببسـاطة. وبطبيعة الحال، لم تتمكن دمشـق من الوفاء بذلك الإنذار النهائي. والآن يسـعى زملاؤنا الغربيون إلى شـل سـورية في منظمة حظر الأســـلحة الكيميائية من خلال الشـــروع في عملية مقابلة. ونأمل أن ترفض أغلبية الوفود في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسـلحة الكيميائية في نيسـان/أبريل المشـاركة في هذا الاسـتفزاز، وألا يُتخَذ قرار عقابي بدأه الغرب. فمن الواضـح بشكل مؤلم أنه لا يوجد ما يتطلب مثل هذه الخطوات – لا شـيء استثنائي حول الملف الكيميائي السـوري بشـكل عام أو إعلانه الأولي بشـكل خاص. وقد ذكرنا في الجلسـة السـابقة لمجلس الأمن بشـأن ذلك البند من جدول الأعمال (S/2021/109)، أن الحوار بين منظمة حظر الأسـلحة الكيميائية ودمشـق بشـأن تلك المسـائل كان ذا طابع عادي وروتيني. وكان على العديد من الدول، بما فيها الدول الغربية، أن تتعامل مع نفس المسائل في سياق إعلاناتها الأولية.

ولن أسهب في الحديث عن هذا الموضوع بالرغم من وجود المزيد من الأمثلة التي تثبت أن الأمانة الفنية تستخدم لخدمة «الأغراض السياسية» كما ذكرت في وقت سابق. وأضر هؤلاء بالفعل بسمعة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوصفها منظمة دولية. وأتوقع أن يوجه إلينا زملاؤنا اتهامات أخرى بتشويه سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقويضها. والحقيقة هي أن هذه الاتهامات لا أساس لها من الصحة على الإطلاق. بل على العكس من ذلك، تطمح روسيا إلى تحسين سمعة المنظمة، وتسعى إلى تلقي إجابات من المدير العام أرياس عن الأسئلة التي تشكّل شاغلا للجميع بشأنها.

وسأختتم حديثي عند هذا الحد، وأنقل إلى عنايتكم الآتي:

الآن وبعد وصول الممثل الدائم الجديد لسوريا لدى الأمم المتحدة، السفير بسّام صبّاغ، إلى نيويورك، فإن أمام مجلس الأمن فرصة مناسبة لتلقي معلومات مباشرة عن وضع الملف الكيميائي السوري. أقول ذلك لأن السفير صباغ قد عمل في أحد مناصبه السابقة لسنوات عديدة ممثلا لسوريا لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي أتاح له خبرة كبيرة في جميع التفاصيل المتعلقة بتفاعل سوريا مع هذه الآلية، بما في ذلك التقدم المحرز في مسائل الأسلحة الكيميائية التي تم التوصل إليها في محفل لاهاي. وليس هناك أحد أكثر منه إلماما بذلك الملف. ولهذا السبب أدعوكم إلى أن تولوا كل العناية لبيانه عندما يتكلم في نهاية هذه الجلسة.

البيان الثاني للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

ردا على الممثل الدائم لبريطانيا العظمى، أود أن أعلق على بعض البيانات التي أدلي بها خلال هذه الجلسة.

نشكر زملاءنا البريطانيين على تذكيرهم بالذكرى السنوية الثالثة لقضية سكريبالز السيئة السمعة. إنه يوم 4 آذار/مارس بالفعل. ولا بد لي من القول بأن هذه قضية غريبة إذ يعتقد زملاؤنا الغربيون أن ملفها قد أُغلق استنادا إلى الفكرة الشائنة «المرجحة جدا» التي ترسخت في مفرداتهم المستخدمة، بيد أنه لم يغلق بعد. فلم نتلق بعد أي إجابات على عشرات إن لم يكن مئات الأسئلة التي طرحناها على زملائنا البريطانيين. وقد نشر الموقع الرسمي للسفارة الروسية في المملكة المتحدة قائمة كاملة بتلك الأسئلة.

وأوصي بشدة المعنيين بهذه القضية وكأنها أمر غامض، على الرغم من أنها استفزاز في واقع الأمر، بأن يولوا اهتماما لتلك القائمة. أما بالنسبة لنا، فسوف نجد في إطار المناقشات ذات الصلة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية، طريقة لأن تكون تلك المسائل علنية مرة أخرى. وسوف نبذل قصارى جهدنا للحصول على إجابات عن تلك الأسئلة.

المرفق الحادي عشر

بيان مستشار البعثة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، دياني جيميشا برنس

أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأشكر أيضاً الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها.

أؤكد مجددا موقف سانت فنسنت وجزر غرينادين الراسخ والمبدئي فيما يتعلق بأن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن جانب أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف يُعدُّ انتهاكا للقانون الدولي وينبغي شجبه. وينبغي عدم التشجيع على الإفلات من العقاب على الفظائع التي ترتكب باستخدام الأسلحة الكيميائية عن طريق التقاعس عن العمل. عليه، يجب عدم إنكار الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية، ويجب أن تكون التحقيقات فيها دائما شاملة ودقيقة.

وفي هذا الصدد، تضطلع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدور حاسم وتتحمل مسؤولية كبيرة عن ضمان التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولذلك يجب أن تتسم جميع أنشطة المنظمة وهيئاتها الفرعية بالشفافية والحياد وعدم التسييس لكي تظل على مستوى الغرض المنشود وتبقى هيئة فعالة متعددة الأطراف. وما زلنا نؤيد ولايتها وجميع الجهود الرامية إلى تعزيز قدرتها على ضمان استمرار جودة أدائها على أعلى المستويات.

وما زلنا نشجع الحوار بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطة الوطنية السورية من أجل سد الثغرات وأوجه التضارب والتناقضات في الإعلان الأوّلي. ونشيد بالجهود التي بذلها الطرفان حتى الآن، على الرغم من العقبات الناجمة عن الجائحة العالمية، ونحثهما على مواصلة التعاون البنّاء. وفيما يتعلق بهذه النقطة، نحيط علما بنشر فريق تقييم الإعلان لإجراء الجولة الرابعة والعشرين من المشاورات. ونتطلع إلى الحصول على نتائج هذا النشر، فضلا عن جميع التقارير الأخرى المعلقة.

وعلى الرغم من تباين الآراء، يجب تعزيز التعاون ومواصلته لإحراز تقدم ملموس في جميع جوانب هذا الملف مع كفالة التنفيذ الكامل للقرار 2118 (2013). وفي هذا السياق، نعيد التأكيد على أهمية أن تسعى الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى اتخاذ قرارات تستند إلى توافق الآراء لمنع المزيد من الاستقطاب.

وينبغي لمجلس الأمن والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ألا يغضان الطرف عن الإخطارات العديدة التي قدّمتها الحكومة السورية بشأن استعدادات الجماعات المسلحة لتلفيق حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية. وهذا أمر يثير القلق حقا، ونحن ملزمون بإيلاء هذه المسألة الاهتمام الواجب لإجراء تقييم موضوعي.

وخلال مداولاتنا بشأن هذا الملف، ينبغي أن نعطي الأولوية دائما للهدف الجماعي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية، وأن نواصل الالتزام الصارم بقاعدة الامتناع عن الحرب الكيميائية.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

[الأصل: بالعربية]

شـكرا السـيدة الرئيسـة، كما أشـكر الممثّلة السّـامية لشـؤون نزع السـلاح السـيدة ناكاميتسـو على إحاطتها.

تدين تونس بأشـدّ العبارات الممكنة اسـتخدام السـلاح الكيميائي في أي مكان، تحت أي ظرف، ومهما كانت الجهة والدوافع والمبرّرات، وتؤكّد على ضرورة مسائلة مرتكبي الجرائم الفظيعة هذه.

إنّ استخدام مواد كيميائية سامة كأسلحة يشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. كما يعدّ خرقا لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وللقرار 2118 (2013).

ويعرب بلدي عن تمسّكه الثّابت بنظام حظر الاسلحة الكيميائية وعدم انتشـارها، ممثّلا في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وجهازها التنفيذي، منظّمة حظر الاسلحة الكيميائية.

إنّ هذا النّظام يشـكّل إطارا شـاملا قائما على تعدّد الأطراف والتوافق والتعاون من اجل إنهاء حيازة واستخدام مواد كيميائية سامّة لأغراض عدائية ومنع انتشار هذه الفئة من أسلحة الدمار الشامل منعا باتّا.

وتدعم تونس العمل الفنّي الهام لمنظّمة حظر الأسـلحة الكيميائية وفقا لولايتها والذي أفضـى إلى إزالة المخزون الكيميائي المعلن من قِبَل الجمهورية العربية السوريّة.

وقد أخذنا علما بترابط التحدّيات والقيود التي أملتها جائحة كوفيد-19 على تنفيذ الأمانة الفنية للمنظمة لمهامّها بموجب ولايتها، بالجمهورية العربية السـورية. وترحّب تونس باسـتمرار جهود التعاون بين الأمانة الفنية والحكومة السـورية بالرغم من الظروف الراهنة، من خلال عقد الجولة الرابعة والعشـرين للمشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والحكومة السورية من 07 إلى 25 شباط/فبراير 2021 بسوريا.

ونحثّ الحكومة السورية على مواصلة التّعاون والحوار مع المنظّمة في روح من الانخراط البنّاء من أجل التسريع في حسم المسائل العالقة، وضمان إيفائها التام لالتزاماتها التّعاقدية.

ونؤكّد على ضـرورة أن تخضـع كافّة ادّعاءات اسـتخدام مواد كيميائية سـامّة كأسـلحة، بما فيها استخدامها من الجهات غير التابعة للدول، لتحقيقات ضافية ومحايدة ومستقلّة وشفّافة.

وختاما، نؤكّد مجدّدا أنه تقع على عاتق المجتمع الدولي ومجلس الأمن بالخصـوص، مسـؤولية العمل بصفة جماعيّة ومنسّقة وفي إطار وحدة الصّف حول الملف الكيميائي السوري. وهو في تقديرنا السبيل الأمثل لإغلاق هذا الملف بما يسهم أيضا في حلّ الأزمة السورية.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، لندا توماس – غرينفيلد

أشكرك، أيتها الممثلة السامية، على إحاطتك الثاقبة والوافية هذا الصباح. نحن نقدر كثيرا تحليلكم المتأني والدعوات الواضحة للمساءلة.

وبينما أقوم بالتحضير لمناقشة اليوم، أذهلني حجم الفظائع التي ارتكبها نظام الأسد. بعد عشر سنوات من الحرب الأهلية، مات الآن عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء، والكثير منهم قُتلوا بأسلحة الأسد الكيميائية الفتاكة والمروعة.

ويشكل استخدام أي دولة للأسلحة الكيميائية تهديدا غير مقبول لكل الدول. ونحن جميعا نعرف ذلك ونفهمه، ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمساءلة أولئك الذين يستخدمون هذه الأسلحة المروعة.

ونعلم جميعا أن نظام الأسد قد استخدم الأسلحة الكيميائية مرارا وتكرارا. فلماذا لم تُحاسب الحكومة السورية؟ والجواب بسيط للأسف – لقد حاول نظام الأسد تجنب المساءلة من خلال عرقلة التحقيقات المستقلة وتقويض دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعملها. كما سعى حليف النظام، وتحديدا روسيا، إلى عرقلة جميع الجهود الرامية إلى السعي لتحقيق المساءلة. لقد دافعت روسيا عن نظام الأسد على الرغم من هجماته بالأسلحة الكيميائية، وهاجمت العمل المهني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وقوضت الجهود الرامية إلى محاسبة نظام الأسد على استخدامه للأسلحة الكيميائية والعديد من الفظائع الأخرى.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة العمل المحايد والمستقل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونحن ننوه بقيادتهم، ونثني على الطريقة المهنية التي تضطلع بها المنظمة بمهمتها. وننتظر بشغف التقارير المستقبلية من فريق التحقيق وتحديد الهوية.

وقد خلص التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية (S/2020/310، المرفق) – الذي صدر في نيسان/أبريل الماضي – إلى أن سورية استخدمت الأسلحة الكيميائية في آذار/مارس 2017 خلال ثلاث هجمات منفصلة. وقد اتخذ المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ردا على ذلك، قرارا في تموز/يوليه من العام الماضي يطلب فيه من سورية اتخاذ تدابير لمعالجة الوضع. ومن غير المستغرب، كما أفاد المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تشرين الأول/أكتوبر، أن سورية لم تكمل أي من التدابير المنصوص عليها في القرار. إنه أمر غير مفاجئ، ولكنه غير مقبول.

وردا على هذا الإخفاق في الامتثال، قدمت الولايات المتحدة، إلى جانب 45 من مقدمي مشروع القرار من مختلف أنحاء العالم، مشروع قرار إلى مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وندعو المؤتمر إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة عندما يجتمع من جديد في نيسان/أبريل لتوجيه رسالة لا لبس فيها إلى نظام الأسد مفادها أن استخدام الأسلحة الكيميائية له عواقب حقيقية وخطيرة.

واسمحوا لي أن أذكّر الجميع بأننا اتفقنا بالفعل، كمجلس موحد، على وقف استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وفي عام 2013، قرر مجلس الأمن في قراره 2118 (2013) ألا يقوم نظام الأسد باستخدام أسلحة كيميائية أو استحداثها أو إنتاجها أو حيازتها بأي طريقة أخرى أو تخزينها أو الاحتفاظ بها. وقرر المجلس كذلك أن نظام الأسد يجب أن يتعاون تعاونا كاملا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم

المتحدة. ويجب ألا نتخلى عن ذلك القرار. ويجب على مجلس الأمن أن يكفل أن تكون هناك عواقب وخيمة على استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية.

تدعم الولايات المتحدة هذه الجهود وغيرها من الجهود الرامية إلى تحميل نظام الأسد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من الفظائع المستمرة ضد الشعب السوري. وتشمل القائمة المروعة الاحتجاز الجماعي والتعذيب والهجمات التي تدمر البنية التحتية المدنية.

إن المساءلة ستحقق العدالة التي طال انتظارها للضحايا وأسرهم الذين يحتاجون إلى دعم المجتمع الدولي ويستحقونه. كما أن المساءلة أمر حيوي لبناء الثقة في العملية السياسية الأوسع نطاقا، على النحو الذي دعا إليه القرار 2254 (2015)، من أجل تحقيق الاستقرار والسلام الدائمين في سورية.

لقد حان الوقت لكي يتقيد نظام الأسد بالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). لقد تصرف النظام مع الإفلات من العقاب لفترة طويلة جداً.

الحقيقة هي أن علينا التزامات أيضاً. من واجبنا أن نحاسب من يستخدمون أسلحة الدمار الشامل. ومن واجبنا أن نستمع إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي لا تشوب نزاهتها شائبة ولا تستحق خبرتها التقنية الموضوعية أن تسيس. والأهم من ذلك، أن علينا مسؤولية عالمية – مسؤولية مقدسة – عن حماية شعوبنا من وحشية الأسلحة الكيميائية.

ومن شأن عدد قليل جدا من القضايا أن يوحد جميع الدول. ولكن أهوال الأسلحة الكيميائية يجب أن تظل واحدة منها. ولا يمكننا أن ندع تلك القاعدة تتلاشى. ولا يمكننا أن نتخلى عن حلم عالم خال من أسلحة الدمار الشامل هذه.

لذا، نطلب أن يتحد مجلس الأمن مرة أخرى. فلنضع جانبا الحسابات السياسية القصيرة الأجل. دعونا نضع أخيراً احتياجات الشعب السوري، وجميع الشعوب، أولاً. ولنجعل استخدام الأسلحة الكيميائية في المكان الذي ينتمي إليه: في مزبلة التاريخ.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دنه كوي

أود أن أشكر وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها الشهرية بشأن تنفيذ القرار 2118 (2013). وأرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لسورية وتركيا في هذه الجلسة.

أود أن أركز بياني اليوم على النقاط التالية.

أولا وقبل كل شيء، وفيما يتعلق بأهمية استمرار التعاون بين السلطة الوطنية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يحيط وفد بلدي علما بالتقرير التاسع والثمانين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية (S/2021/200، المرفق).

ونحن نُقر بجهود الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية لمواصلة تعاونهما بالنظر للأثر المباشر لجائحة مرض فيروس كورونا من العام الماضي وحتى الآن. وقد تجلى ذلك مؤخرا في تنظيم الجولة الرابعة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية خلال شهر شباط/فبراير 2021. وسنقدر الحصول على مزيد من المعلومات المستكملة بشأن نتائج هذه الجولة.

ولدينا ثقة بأن هذا التعاون هو أفضل طريقة ممكنة لحل المسائل المعلقة المتبقية. ولذلك، ندعو الجانبين إلى مواصلة تعاونهما التقني ومشاوراتهما على نحو بناء بقدر أكبر. كما نتطلع إلى الاستئناف الكامل لأنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل تعزيز تعاونها مع الحكومة السورية في هذا الصدد.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد على ضرورة دعم عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي كُلفت بمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ثانيا، فيما يتعلق بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية، يشاطر وفدي المجتمع الدولي قلقه إزاء هذه المسألة. كما أننا نشعر بالانزعاج إزاء المعلومات المتعلقة بحيازة واستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل الجماعات المسلحة.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية بأي شكل من الأشكال، من قبل أي شخص، وفي أي مكان، وتحت أي ظرف من الظروف، أو لأي سبب من الأسباب، يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي. وتدين فييت نام بشدة هذا العمل اللاإنساني.

ونعتقد أن إجراء تحقيق في الاستخدامات المزعومة للأسلحة الكيميائية من شأنه أن يساعد على منع تكرار ذلك. ومن المهم أيضا، في القيام بذلك، اشتراط الحصول على وقائع وأدلة لا جدال فيها من خلال عملية تحقيق شاملة وشفافة ومحايدة.

في الختام، لا شك أن هناك اختلافا كبيرا وطويل الأمد بشأن هذه المسألة. ولهذا السبب، من الضروري أن تنخرط جميع الأطراف بطريقة بناءة وغير مسيسة بغية الانتهاء أخيرا من هذا الملف الذي طال أمده.

إن هدفنا المشترك هو التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). ولا يمكن السعي إلى تحقيق هذا الهدف إلا من خلال جهد مشترك وموحد من المجتمع الدولي في دعم التعاون الجاري بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وستواصل فييت نام المشاركة البناءة في أعمال مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وستتابع عن كثب أعمال المجلس التنفيذي بشأن هذه المسألة.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لسورية لدى الأمم المتحدة، بسام صباغ

[الأصل: بالإنكليزية والعربية]

استمعتُ باهتمام لإحاطة السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، ولمداخلات السيدات والسادة الزملاء أعضاء المجلس. وبالنظر إلى أنني كنتُ مندوباً دائماً لبلدي لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية منذ انضمامه في العام 2013 إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وانخراطي على مدى السنوات السبع الماضية في العمل مع مديرها العام وأفرقة الأمانة الفنية المختلفة، فإنني أود توضيح بعض الجوانب الهامة ذات الصلة. وأرجو أن يتسع صدر الزملاء أعضاء المجلس وإتاحة الوقت الكافي للإدلاء بملاحظاتي:

أولاً، أدانت الجمهورية العربية السورية مراراً استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وفي أي مكان وتحت أية ظروف، وأكدت تكراراً على عدم استخدامها للأسلحة الكيميائية على الإطلاق.

ثانياً، انضمت الجمهورية العربية السورية لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في عام 2013 طوعاً، وأنهت تدمير مخزونات أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها بالتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية في إنجاز مثالي غير مسبوق، وضمن زمن قياسي، وفي ظل ظروف صعبة ومعقدة. كما حرصت سورية على الوفاء بجميع التزاماتها وفقاً للاتفاقية، وثابرت على مواصلة المشاورات مع الأمانة الفنية بشأن مسائِل مختلفة، وتشير التقارير الشهرية المقدّمة إلى المنظمة– وآخرها التقرير السابع والثمانون (S/2021/200، المرفق) – إلى جميع أنشطة التعاون الجارية بين سورية والمنظمة.

ثالثاً، بشأن ما يثار حول الإعلان السوري الأولي، أود أن أشير إلى أن هذا الإعلان قد تم تقديمه خلال زمن قصير وفي ظل ظروف ضاغطة واستثنائية، ولهذا استجابت سورية في العام 2014 للعمل مع الأمانة الفنية لتقديم بعض التوضيحات المكملة له، وهو حق كفلته الاتفاقية وممارسةٌ معهودة لدى المنظمة – بالمناسبة الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال حتى هذا اليوم، وبعد ما يزيد على عقدين على انضمامها للمنظمة، تقدم إعلانات مكملة لإعلانها الأولي.

لقد التزمت سورية بحوارٍ منظم مع فريق تقييم الإعلان بهدف معالجة ما تبقى من مسائل فنية عالقة، والذي قاد حقيقةً إلى تحقيق تقدم ملموس وإغلاقٍ لعدد من المسائل. وفي هذا الصدد، أود أن أُبلغ أعضاء المجلس بأن فريق تقييم الإعلان أجرى الجولة الرابعة والعشرين من المشاورات مع اللجنة الوطنية السورية خلال النصف الثاني من شهر شباط/فبراير الماضي، وحصل على التسهيلات الكاملة لإنجاح مهمته.

هنا أود أن أشير إلى أن بعض المسائل الفنية التي تتم مناقشتها ترتبط بتفسيرات علمية مختلفة، وبالتالي هي عملية لا يمكن حسمها بشكل سريع أو انتقائي. لكن ما يؤسف له حقيقة هو أن تعامل بعض الدول مع موضوع الإعلان السوري الأولي ينطلق من أمرين: الأول، سوء النية والتشكيك الدائم؛ والثاني، نظرها دائماً إلى نصف الكأس الفارغ وليس النصف الممتلئ، أي أنها تقوم بتوجيه الانتقاد بدلاً من الإعراب عن التقدير لما تحقق حتى الآن، والتشجيع على الاستمرار فيه.

بالطبع يمكنني الرد على ما أثاره البعض، لكني أذكر هؤلاء وحسب بأن مرفق الإنتاج الذي ركزوا عليه مشارٌ إليه في تقرير مدير عام المنظمة بأنه مرفق معلن عنه من قبل الجمهورية العربية السورية؛ بمعنى أن هذا المرفق موجود ضمن الإعلان السوري الأولي، أما مناقشة نتيجة تحليل العينات فهذه مسألة علمية وفنية تتطلب مناقشة عميقة بين خبراء المنظمة واللجنة الوطنية السورية. لن أخوض أكثر في هذه النقطة مراعاة لطابع السرية لموضوعات الإعلان الأولي من جهة، وعدم تحويل هذه الجلسة إلى جلسة مناقشة فنية مكانها الطبيعي مقر المنظمة في لاهاي.

رابعاً، منذ انطلاق مزاعم الاتهام بحالات استخدام للأسلحة الكيميائية، والتي بات معروفاً الدول التي تقف وراء فبركتها وإطلاقها في وسائل الإعلام والمصادر المفتوحة، بادرت سورية إلى الطلب من المدير العام للمنظمة لإرسال فريق من الأمانة الفنية لتقصي الحقائق ولدحض تلك المزاعم. لكن المؤسف أن هذا الفريق لم يلتزم خلال القيام بعمله بالوثيقة المرجعية التي تم الاتفاق عليها وبالقواعد المنصوص عليها في ملحق التحقق المرفق بالاتفاقية، فخرج عن المهنية والحيادية التي يتغنّى بها اليوم بعض أعضاء هذا المجلس، وتحديداً لجهة عدم زيارة المواقع المدعى بحصول حالات استخدام فيها، وعدم جمعه للعينات والحفاظ على سلسلة حضانتها، واعتماده على المصادر المفتوحة، وما إلى ذلك. إذ عمد الفريق إلى إجراء تحقيقاته عن بُعد، واستلم عينات لا يُعرف من أين أتت ومن جمعها، وقابل شهوداً مزعومين إما مجهولي الهوية أو تم جلبهم من البيئة الحاضنة للمجموعات الإرهابية وأذرعها جماعة ’’الخوذ البيضاء‘‘.

أسأل السيدة ناكاميتسو والزميلات والزملاء الذين امتدحوا مهنية المنظمة عن تفسيرهم لمفارقة غريبة في عمل بعثة تقصي الحقائق، والمتمثلة في قيامها بإنجاز تحقيقاتها في الحوادث المزعومة التي يتم فبركتها ونشرها في المصادر المفتوحة والإبلاغ عنها من قبل جهات مشبوهة، خلال زمن قياسي – أي بضعة أشهر فقط، في حين تستغرق تحقيقاتها في الحوادث التي تبلّغ عنها الحكومة السورية أكثر من ثلاث سنوات. بالمناسبة، حتى اليوم هناك 5 حوادث أبلغت عنها الحكومة السورية في العام 2017 ولم تنجز تقاريرها بعد، هذا الأمر الذي يؤشّر إلى وجود حالة عدم اتساق في منهجية عمل هذه البعثة، واستخدامها لطرائق عمل مختلفة وانتقائية.

أما الفضيحة المدوّية لمهنيّة المنظمة فكانت تحقيقات الفريق في الحادثة المزعومة في دوما في العام 2018. فما كشفه أحد الخبراء الذين شاركوا في تلك التحقيقات دليلٌ واضح وقوي على حجم التحريف، والافتقار الكبير للمهنية والموضوعية، والانحياز التام من قبل المنظمة لافتراضات نظرية لا تستند إلى أية أدلة علمية أو ملموسة.

في هذا السياق، أود أن ألفت انتباهكم إلى البيان الصادر عن ’’مؤسسة الشجاعة‘‘ بتاريخ 8 شباط/فبراير الفائت والموقّع من قبل مجموعة كبيرة من الخبراء والشخصيات العلمية البارزة وفي مقدمتهم السيد خوسي بستاني، المدير العام الأول لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والذي أشار إلى وجود ’’مخاوف جوهرية وخطيرة بشأن الطريقة التي أجري بها هذا التحقيق، وحدوث مخالفات إجرائية وعلمية جسيمة‘‘، وفشل المنظمة في معالجة مخاوف المحققين، لا بل ومعاقبتهم على تمسكهم بمصداقية المنظمة ومحاولة الإساءة إليهم. كما حذّر البيان من الإضرار بسمعة ومصداقية المنظمة، مؤكداً أن تقرير حادثة دوما المزعومة يثير الشكوك وعدم الوثوق بجميع تقارير المنظمة المماثلة بما فيها تقرير حادثة خان شيخون المزعومة في عام 2017.

أود أن شـير هنا إلى أن اللجنة الوطنية السـورية، وعلى الرغم من تحفظها على طرائق عمل بعثة تقصـي الحقائق والمسـتندة إلى مشـاغل جدية وحقيقية تتصـل بتنفيذها لولايتها، فقد أكدت سـورية اسـتمرار تعاونها مع هذه البعثة ورحّبت بزيارة فريقها لاسـتكمال تحقيقاته في الحادثة المزعومة في كفر زيتا (2016)، ومن المتوقع وصـوله بتاريخ 22 آذار/مارس الجاري، وسـتقدم اللجنة الوطنية له ما يتوفر لديها من معلومات وشهود لتمكينه من استكمال تحقيقاته.

خامساً، إن فشل آلية التحقيق المشتركة في الوفاء بولايتها وافتقار تقاريرها للمهنية والمصداقية أدى إلى إنهاء ولايتها، الأمر الذي دفع بعض الدول الغربية إلى التوجه لمنظمة حظر الأسـلحة الكيميائية والتلاعب بنصـوص الاتفاقية وممارسـة الضـغوط على الدول الأعضـاء فيها وابتزازها لاسـتصـدار قرار غير شرعي يقضـي بإنشـاء آلية تسمى «فريق التحقيق وتحديد الهوية»، مما شكل سابقة خطيرة بتفويض منظمة فنية بصـلاحيات إجراء تحقيقات جنائية وقانونية لتحديد هوية المسـؤولين عن حالات اسـتخدام الأسـلحة الكيميائية، في تجاوزٍ واضح لاختصاصات مجلس الأمن.

إن ممارسة هذا الفريق لعمله لم تختلف كثيراً عن الممارسات التي اتّبعتها بعثة تقصـي الحقائق، إذ خلص إلى إصـدار تقريرٍ غير مهني اسـتند إلى مبدأ الترجيح والاحتمال، مما جعل الاسـتنتاجات التي قدمها مطعونا فيها وغير جديرة بالثقة، لكنها شكّلت أرضيةً للولايات المتحدة وفرنسا للترويج لمشروع قرار مُقدّم إلى مؤتمر الدول الأطراف للمنظمة، يهدف لإيجاد ذرائع جديدة لارتكاب المزيد من أعمال العدوان ضـد سـورية وتشجيع التنظيمات الإرهابية على القيام بالمزيد من المسرحيات الكيميائية المفبركة خدمةً للسياسات العدائية الأمريكية – الغربية.

وتجدد الجمهورية العربية السـورية دعوتها لجميع الدول الأعضـاء إلى عدم الانجرار وراء هذا المسعى والتصدي له لتجنيب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تداعيات خطيرة على مستقبل عملها وتعاونها مع الدول الأطراف فيها.

ختاماً، فإن الجمهورية العربية السـورية في الوقت الذي ترفض فيه وبشـدّة هذا النهج العدائي والمسيس ضدّها وتطالب بالكف عنه، تدعو الدول الأعضاء إلى استبداله بمقاربةٍ موضوعيةٍ وإجراء مناقشاتٍ بنّاءة تسمح لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالعمل وفقاً للطّابع الفنّي الذي أُنشئت على أساسه وتُمكّنها من استعادة سمعتها ومهنية عمل مفتشيها وحيادية ومصداقية تقاريرها.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون سينيرلي أوغلو

في البداية، سيدتي الرئيسة، أود أن أهنئكم على توليكم مهامكم بصفتكم الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة. كما أعرب عن تهانينا على رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن خلال هذا الشهر.

وأشكر أيضا الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

من غير المقبول أن النظام السوري لم يصدر بعد إعلانا كاملا ودقيقا عن برنامجه للأسلحة الكيميائية. ويشكل ذلك انتهاكا خطيرا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويقدم التقرير الشهري التاسع والثمانون (انظر S/2021/200) الصادر عن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية سجلا آخر لهذه الحالة المثيرة للقلق. فلا تزال هناك 19 مسألة غير محسومة فيما يتعلق بإعلان نظام الأسد عن الأسلحة الكيميائية. ولا يمكن اعتبار هذا الإعلان دقيقا وكاملا وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومن بين تلك المسائل غير المحسومة، هناك مسألة على وجه الخصوص تستحق اهتماما عاجلا من المجلس.

فخلافاً لمزاعم النظام، تشير جميع المعلومات والمواد التي جمعها فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية منذ عام 2014 إلى أن إنتاج عوامل حرب كيميائية مؤثرة في الأعصاب و/أو تهيئتها في شكل أسلحة قد حدث داخل مرفق في سورية. ونأسف بشدة لأن النظام رفض طلب الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الحصول على معلومات عن هذا المرفق. ويجب إجبار النظام على أن يعلن على وجه الدقة عن أنواع العوامل الكيميائية وكمياتها التي تم إنتاجها و/أو تهيئتها في شكل أسلحة في ذلك المرفق.

ونتوقع أن يتخذ المجلس إجراء ملموسا لحمل النظام على التعاون بصورة كاملة مع فريق تقييم الإعلانات وعلى أن يقدم فورا إعلانا إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن المدى الكامل لبرنامجه الخاص بالأسلحة الكيميائية. ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف بصورة موحدة وتصميم من دون إبطاء.

وفي رد على عدم امتثال النظام السوري لالتزاماته، اعتمد المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قراراً مهماً في 9 تموز/يوليه 2020. ووضع القرار معايير واضحة ويمكن التحقق منها للعمل واشترط أن يعود النظام السوري إلى الامتثال الكامل للاتفاقية في غضون 90 يوماً. وكانت تركيا من بين مقدمي هذا القرار، إلى جانب 39 دولة طرفا. ومع ذلك، لم يف النظام السوري مرة أخرى بالتزاماته بموجب هذا القرار.

ونتيجة لذلك، أصبح من الضروري اتخاذ المزيد من التدابير الفعالة. وفي هذا السياق، قُدم مشروع قرار خلال الجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف. وتركيا أيضا من بين مقدمي مشروع المقرر هذا، إلى جانب 45 دولة طرفا.

إن إثبات الحقيقة أمر أساسي لجهودنا المشتركة لتحقيق السلام والعدالة في سورية. وفي هذا الصدد، فإن التحقيقات الحالية التي تجريها بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية بالغة الأهمية. وثمة دور فريد لفريق التحقيق وتحديد الهوية في تحديد هوية

مستخدمي الأسلحة الكيميائية. ورفض النظام السوري منح تأشيرات دخول للفريق هو انتهاك آخر لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهذا أيضا مؤشر واضح على محاولة إخفاء الحقيقة.

تكرر تركيا دعمها للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهيئاتها المعنية بالتحقيق. وتستحق مهنيتهم وحيادهم وخبرتهم بالغ الثناء. ونود أن نحذر من الجهود التي تستهدف نزاهة ومصداقية المنظمة.

ولا يزال التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أساسيا من أجل نظام قوي لعدم الانتشار. ولذلك، نرحب باتخاذ القرار ذي الصلة (القرار 75/265) في الجمعية العامة أمس، والذي سرنا أن شاركنا في تقديمه.

يصادف هذا الشهر الذكرى السنوية العاشرة لخروج أبناء الشعب السوري إلى الشوارع سلميا للتعبير عن تطلعاتهم المشروعة في الحرية والديمقراطية والكرامة. وقد قابل النظام مطلبهم بالقمع بأشد الوسائل وحشية، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية. وندين بأشد العبارات الممكنة الهجمات الكيميائية المتكررة والموثقة جيداً التي شنها نظام الأسد على شعبه.

ويجب محاسبة النظام عن انتهاكه للقانون الدولي وعن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويجب على المجتمع الدولي أن يقف بحزم لضمان تحقيق المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. فلنعمل جميعا معا لجعل هذه الذكرى السنوية الكئيبة بداية عهد جديد لإنهاء الإفلات من العقاب.

ويجب أن يكون المجلس موحدا في حث النظام على التعاون السريع والملموس مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من دون مزيد من التأخير. كما أن ذلك أمر أساسي لمنع تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

ونود أن نسلط الضوء مرة أخرى على مسؤولية أولئك الذين لديهم نفوذ على النظام السوري.